مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

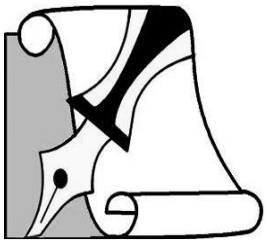

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

"إسرائيل".. والمؤامرة الدنيئة لنزع سلاح المقاومة في لبنان

1 – مدخل:

من الطبيعي أن يكون من حقّ أي دولة، بموجب القانون الدولي، أن تفرض سيادتها على كامل أراضيها وأن تحمي مواطنيها، وأن يكون قرارها نابعاً عن قناعة مؤسّساتها والذين يُديرون هذه المؤسّسات. ومن حقّها أيضاً أن تَحتكر السلاح وتَمنع انتشاره وتَفَلّته، درءاً لما يُمكن أن يُحدِثه ذلك من فوضى واضطراب وعدم استقرار على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية. ولكن الحقيقة أيضاً، في الحالة اللبنانية الشاذّة، أنّ مَطلَب حصريّة السلاح، أو بالأحرى نزعه وسحبه من فصائل المقاومة، هو مَطلب أمريكي– إسرائيلي– عربي رجعي بالدرجة الأولى. والجميع في لبنان بات يَعلم أنّ دفتر الشروط الذي يتضمّن سحب سلاح المقاومة قد وضعَته "إسرائيل" وحَمَله المبعوثون الأمريكيون إلى لبنان، من زمن "هوكشتاين" إلى زمن "برّاك"؛ وجميعُهم طالَب بسحب هذا السلاح، بذريعة قيام الدولة ومُساعَدة البلد على النهوض واستعادة عافيته الاقتصادية والمالية.

قد يكون هذا العنوان صحيحاً إلى حدود مُعَيّنة في ظلّ المُمارَسات التي شهدها لبنان خلال العقدين الأخيرين على أقلّ تقدير. فقد تعطّلت الاستحقاقات الدستورية أكثر من مرّة، وجرى تغيير مسارات ومناخات البلد أكثر من مرّة، وكان يتمّ إرجاع كلّ هذه السلبيّات اعتباطياً إلى قضية سلاح المقاومة؛ وهي مُجَرّد شعارات باهتة تُستَخدَم لتفريغ الدولة من أيّ قدرة فعلية على الدفاع عن نفسها، وتحويلها إلى وكيل سياسي لخدمة مُعادَلات تُصاغ خارج حدودها. فالمقاومة، كما عرَضها الشيخ نعيم قاسم، "ليست نقيضاً للدولة، بل رافِداً لها وشريكاً في حمايتها، لا مُنافِساً على السلطة. ومن هذا المُنطَلق، فإنّ نزع سلاحها من دون استراتيجيّة دفاعية وطنية واضحة، لا يُعَدّ إجراءً قانونياً بقدر ما هو تفكيك للميثاق الوطني نفسه، وتَخَلٍ عن الوظيفة الأولى للدولة: حماية شعبها وصَون سيادته". والصحيح أنّ استحضار هذه الألاعيب والعناوين يتمّ على قاعدة "كلام حقّ يُرادُ به باطل".

فاليوم يتمّ الضغط على لبنان في مسألة سحب السلاح انطلاقاً من مصلحة "إسرائيل" أوّلاً وأخيراً، وليس استجابة لقيام دولة جديّة في لبنان، لم تقم لها قائمة أصلاً منذ تأسيس لبنان الكبير؛ إذ إنّ مصلحة كيان الاحتلال تقضي بتجريد الجميع في المنطقة (دولاً وشعوباً وقوى سياسية) من أيّ شكل من أشكال القوّة والمِنعة، حتى يتمّ

له إحكام السيطرة والتحكّم استتسابياً بالمنطقة كلّها، ومَواردها وجغرافيتها، ومنها لبنان. وجديرٌ بنا هنا التذكير بالتصريحات الأيديولوجية لرئيس وزراء العدو، نتنياهو، والوزيرين سموتريتش وبن غفير، الذين يُعلِنون جهاراً عن تطلّعاتهم إلى ما يُسَمّونه «إسرائيل الكبرى»، عبر ضمّ أجزاء من الأردن ومصر والسعودية وسوريا ولبنان إلى الأراضي المحتلّة. ونَزع سلاح حزب الله، اليوم، هو نَزع الأمل الأخير المُتَبَقّي لمُواجَهة هذا المشروع. وبالتالي، يُصبح لبنان تحت الاحتلال السياسي المُباشر، ويُصبح دور الحكومة اللبنانية الوظيفي شبيهاً بالدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية في الضفة؛ وهو منْع المقاومة المُسَلّحة بوجه التعسّف والتوسّع الاستيطاني.

أمام هذا التحدّي يكون الجميع في لبنان أمام مسؤولية الحفاظ على عناصر القوّة المُتَوَفّرة له في هذه المرحلة، وصولاً إلى استراتيجيّة أمن وطني تَحَدّث عنها رئيس الجمهورية في خطاب القَسَم، تأخذ بعين الاعتبار خبرة كلّ القوى التي انخرَطت في يوم من الأيام في مُواجَهة الاحتلال، وتستفيد من تنظيم السلاح المُتَوَفّر حالياً ليكون جزءاً من قوّة الدولة ومؤسّساتها الدفاعية. ولا شكّ أنّ الوصول إلى هذه المُعادَلة المُتوازنة ليس سَهلاً في ظلّ تَعنّت البعض في الداخل، وضغط البعض من الخارج، وتَوَهّم البعض بإمكانيّة قَلب المُعادَلات لصالح إنتاج صيغ جديدة على حساب الوطن وأهله ومُكَوّناته (مجلّة الأمان، العدد 1675، 2025/8/6، بتصرّف).

واليوم، بينما يُواصِل العدوّ الصهيوني حربه على غزة منذ أكثر من 22 شهراً، ويَشتدّ الحصار على لبنان، تُشَنّ حملة نفسية وسياسية وإعلامية مُرَكّزة ضدّ «سلاح حزب الله»، تُحاوِل النَّيْل من صورَته ومَكانته. عِلماً أن الولايات المتحدة لم تُقَدّم أيّ عَرض جديّ للبنان أو لحزب الله بشأن ملفّ السلاح؛ بل على العكس، هي رفضَت حتى الحديث عن ضمانات لوقف الاعتداءات الإسرائيلية.

2 – نزع سلاح المقاومة تمهيد لفتنة داخلية في لبنان:

اعتمَدت المقاومة في عملها الوطني على مبدأ "لا نُريد الفتنة، لكنّنا لن نقبل بالاستسلام". إلّا أن حكومة نوّاف سلام الحالية تَنْصب للجيش وللشعب والمقاومة فخاً دموياً لن يُبقي على لبنان. وهي إنما تُنَفّذ ما عجزت الحرب الصهيونية المُباشرة عن تحقيقه، عبر تفكيك الداخل، وتفجيره، وإنتاج نخبة لبنانية جديدة تتبنّى تفكيك المُعادَلة الدفاعية، مُقابِل ضمان البقاء في السلطة وحيازة رضى الخارج. وعلى هذه الخلفيّة لن تُسَلّم المقاومة سلاحها، لأن السلاح ليس مُجَرّد بندقية، بل هو حق ودم وسيادة. والخطَر الحقيقي لا يكمن في وجود السلاح، بل في

تسليم القرار الوطني للهيمَنة الأميركية – الإسرائيلية. والفتنة لا تبدأ عندما تَردّ المقاومة، بل حين يُقَرّر البعض تسهيل تصفيتها.

إنّ التاريخ الحديث، في لبنان وخارجه، يُثبِت أن توريط الجيوش في صراع داخلي هو وَصْفَة مضمونة لانقسام المؤسّسة العسكرية، وتَفَكّك النسيج الاجتماعي، وفَتْح الباب واسعاً أمام التدخّلات الخارجية التي تجد في الفوضى بيئة مثاليّة لمدِّ نفوذها. وللأسف أن الحكومة الحالية، التي لا تُكَلّف الجيش بالتصدّي للاعتداءات الإسرائيلية اليوميّة بذرائع واهية وطنياً، لا ترى بأساً في زَجّه في حرب أهليّة داخلية. وفي السياق، حَذّر رئيس تحرير جريدة "الأخبار" اللبنانية، إبراهيم الأمين، من خطورة ما أسماه "المشروع الأمريكي – السعودي"، الذي يهدف إلى نزع الشرعية عن المقاومة في لبنان تمهيدًا لإثارة فتنة داخلية، تؤدّي إلى إعادة البلاد إلى مُرَبّع الصراعات الأهليّة. ورأى الأمين أن الحديث عن إمكانيّة إنهاء مسيرة المقاومة عبر قرار من مجلس الوزراء اللبناني هو وَهْمٌ لا يُصَدّقه أحد، لا في الداخل اللبناني، ولا في العواصم الكبرى المعنيّة بالملف اللبناني، بدءاً من واشنطن، ومروراً بالرياض، ووصولاً إلى تل أبيب. ويعتبر أن هذا القرار ليس مجرّد خطوة سياسية عابرة، بل هو مدخل لمسار طويل، يحمل في طيّاته مُحاوَلة لنزع الشرعية الوطنية عن المقاومة، وتحويلها إلى "جهة خارجة عن القانون"، ممّا يُمَهّد لتجريمها وتجفيف بيئتها السياسية والاجتماعية والمالية. وينتقد الأمين تعامل الرئيسين جوزاف عون ونوّاف سلام مع ملف سلاح المقاومة، مُعتَبراً أن الطرفين يتصرّفان على أساس أن "مهلة السماح" المَمنوحة لهما من الخارج قد انتَهت، وأن عليهما الآن إثبات الالتزام بشروط الأطراف التي أوصلَتهما إلى الحُكم، وتحديدًا الولايات المتحدة والسعودية.

وأضاف أن رئيس مجلس النوّاب، نبيه برّي، يُواجِه في المُقابِل تحدّيات كبيرة، تتعلّق بتمثيله ودوره كمُمَثّل للشيعة في لبنان، في وقتٍ يسعى فيه هذا المشروع إلى "تحجيم الحضور الشيعي" على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وأشار الكاتب إلى أن هذا المشروع لا يقتصر على السلاح كمادّة عسكرية، بل يتعدّاه إلى تجريم البيئة الداعمة للمقاومة، عبر استهداف المؤسّسات الاجتماعية والخيرية والتربوية المُرتبِطة بها، مثل "القرض الحسن" و"مؤسّسة الشهيد." وحذّر من أن الخطوة التالية قد تشمل سحب تراخيص المدارس والمستشفيات والمراكز التعليمية التي تتلقّى دعماً من مؤسّسات تُصَنَّف على أنها "تابعة للمقاومة"، في سياق يسعى إلى إلغاء الفكرة من الجذور، وليس فقط تحجيم أدواتها.

ويربط الأمين هذه التطوّرات بالسياق السياسي المحلّي، لاسيما الانتخابات النيابية المُقبِلة، مُشيراً إلى أن أحد أهداف مشروع نزع السلاح هو مُحاصَرة حزب الله سياسياً، وفَرض عزلة عليه تمنع تشكيل تحالفات أو حتى الحوار معه، ممّا يفتح الباب أمام تشكيل لوائح انتخابية تُصَمّم من الخارج لخدمة أجندات مُحَدّدة (الأخبار، 2025/8/5).

على المنوال نفسه، تذرّع رئيس الحكومة نوّاف سلام بمقولة إن "أهل مكّة أدرى بشعابها"؛ وهي عبارة شاء سلام أن يُذَيّل بها بيانه عقب لقائه الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، السيّد علي لاريجاني، تكراراً لما قاله عن أنّ "قرار لبنان يصنعه اللبنانيون وحدهم". واللافت أن سلام أدلى بدَلوه هذا فيما هناك «شعابٌ» (أي طرقات وجبال ووديان) في جنوب لبنان ما تزال مُحتَلّة من العدو الإسرائيلي، و«أهل مكّة» (أهل الجنوب)، الذين قَدّموا في سبيلها الدم والدموع، أدرى بها، ويعرفون جيّداً ــ وهو ما خَبِروه منذ بداية الاحتلال ــ أن لا سبيل إلى استردادها إلّا بالمقاومة. هذا في وقتٍ يقضي فيه المنطق السليم ألّا تُبنى العلاقات الثنائيّة السليمة على الكَيْل بمكيالين: كيلٌ يرفض التدخّل في الشؤون الداخلية، وآخر يُعَبّد الطريق أمام إملاءات وقرارات تنسف كلّ ما له علاقة بالسيادة الحقيقية؛ وهو ما ظهَر، بشكل صارخ، في القرار الذي صدَر أخيراً عن مجلس الوزراء حول سحب سلاح حزب الله، والذي أتى إقراراً لورقة المبعوث الأميركي برّاك، المُتَحَيّزة ببنودها كلّياً للعدو الإسرائيلي؛ ما حَدا بالضيف الإيراني إلى القول باستهجان: «يتّهمون إيران بالتدخّل في شؤون بلدان المنطقة، بينما يأتي الأميركي والأوروبي من خلف المُحيطات ليُغَيّر خرائط ويَفرض واقعاً جديداً؛ فكيف يَقبلون هذا التدخّل ولا يقبلون مُساعدَة إيران التي هي جزء من هذه المنطقة؟

والمُفارَقة أنه منذ، أو حتى خلال جلسة إقرار ورَقة براك المُنحازة، التي لا تُعطي لبنان أيّ ضمانات لوقف "إسرائيل" انتهاكها اتفاق وقف الأعمال العدائيّة، صَعّدت الأخيرة من اعتداءاتها واستفزازاتها، مؤكّدة ألّا نيّة لديها للتراجع خطوات إلى الوراء والانسحاب من النقاط الست التي احتلّتها. وقد تَجَلّى ذلك في الجولة التي قام بها رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، إيال زامير، لتَفَقّد مواقع عسكرية أقامها جيش العدو داخل الأراضي اللبنانية؛ وكان لافتاً قوله إنّ جيشه يعمل وفق «مفهوم استراتيجي جديد» يهدف إلى منع نشوء أيّ تهديد مُستقبلي. وأشار إلى أنّ القوات الإسرائيلية أصبحت تَتحرّك بمُبادَرة هجومية في جميع الساحات، مضيفاً: «نُحَدّد التهديدات ونقوم بالقضاء عليها عبر جميع الجبهات، من لبنان إلى غزة، مروراً بسوريا واليمن والضفة الغربية، مع استمرار مُراقَبة ما يجري في إيران. والآن نحن في لبنان» (الأخبار، 2025/8/14).

وهذا يؤكّد بشكل قاطع أن "إسرائيل" تمنح نفسها الحق في الاعتداء على أيّ دولة واستباحة سيادتها واحتلال أراضيها متى تشاء، وبمُبادَرة منها؛ ما يُثبِت أن ما يُعرَف بقرار الحرب والسلم لم يكن يوماً بيَد الدولة اللبنانية ولا أيٍ من مُكَوّناتها، بل كان ولا يزال بيَد "إسرائيل" وأميركا. وهو ما يعني، بما لا يدَع مجالاً للشك، أن لا اتفاق ولا وسيط ولا مبعوث قادر على إرغام "إسرائيل" على الانسحاب من لبنان وصون سيادته إلّا... المقاومة وسلاحها! (الأخبار، 2025/8/15).

3 – الرهان على الرأي العام والمَنطق السليم:

أظهَر استطلاع جديد للرأي أن خيار المقاومة لا يزال يحظى بتأييد عابِر للطوائف في لبنان، حيث عَبّر 58% من اللبنانيين عن رَفضهم المسّ بسلاح "حزب الله" من دون وجود استراتيجيّة دفاعية واضحة. وأظهَر استطلاع أجرَته مديرية الإحصاء واستطلاعات الرأي في "المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق"، أن نصف المُستَطلَعين من الطائفة السنيّة، وحوالي ثلث المسيحيين، ونسبة أعلى من ذلك بين الدروز، يرفضون سحب سلاح المقاومة. وأكّد حوالي 72% من المُشارِكين في الاستطلاع أن "الجيش اللبناني غير قادر وحده على التصدّي لأيّ عدوان إسرائيلي، فيما رأى نحو 76% أن الدبلوماسية وحدها غير كافية لردع مثل هذا العدوان." وقد أُجرِي الاستطلاع بين 27 يوليو/تموز الماضي و4 أغسطس/آب، وتناول قضايا متعدّدة، مثل: المقاومة، ودور الجيش، والاستراتيجيّة الدفاعية، والموقف من الأحداث في سوريا. وعند سؤال المُشارِكين عمّا إذا كانوا يؤيّدون سحب سلاح المقاومة من دون استراتيجيّة دفاعيّة، أجاب:

96% من الشيعة بالنفي.

50% من السنّة.

46% من الدروز.

32% من المسيحيين.

كما أجمَع المُشارِكون من مختلف الطوائف، بنسبة عالية، بلغَت 92% لدى الشيعة و63.3% لدى بقيّة الطوائف، على عدم قدرة الجيش وحده على مُواجَهة أي عدوان إسرائيلي. ورأى المُستَطلَعون أن الدبلوماسية وحدها لا تكفي لردع العدوان، إذ عَبّر عن ذلك نحو:

80% من الشيعة.

53% من السنّة.

50% من الدروز.

41% من المسيحيين.

كما اعتبر عدد كبير من المُشارِكين أن ما يجري في سوريا يُشَكّل خطراً وجودياً على لبنان، وقد يُهَدّد استقراره الداخلي ويُمَهّد لاعتداءات من قِبَل مجموعات مُسَلّحة. ورأى 88% من الشيعة وأكثر من 83% من الدروز، أن الأحداث السورية تُمَثّل تهديداً مُباشراً للبنان، مُقابِل أكثر من 68% من المسيحيين ونحو 62% من السنّة.

4 – جدليّة السلاح والمقاومة والاحتلال:

حول جدليّة السلاح والمقاومة والاحتلال، صدَر عن مجموعة من الأكاديميين والصحافيين والناشطين بيانٌ مُوَسّع، تناول حيثيّات وتفاصيل ما يدور حالياً من تنازع في الرأي والرأي المضاد، وجاء فيه: "في الذكرى الخامسة والعشرين لعيد المقاومة والتحرير، يَمرّ لبنان بمرحلةٍ بالغة الحساسيّة، تتقاطع فيها التهديدات الخارجيّة مع أزماتٍ داخليّة مُعَقّدة. هذا الواقع يضع الدولة ومؤسّساتها واللبنانيين أمام اختبار حاسم. في هذا الوضع المُتَحَوّل دوليًّا وإقليميًّا، والمُتَشَظّي داخليًّا، تعود إلى الواجهة مسألة حصريّة السلاح بيَد الدولة، مع ما تَستتبعه من نقاشٍ يتناول موقع المقاومة المُسَلّحة للاحتلال الإسرائيلي في الصيغة الوطنيّة على مختلف المستويات، ولا سيّما سياسيًّا وعسكريًّا ومُجتمعيًا." وأضاف البيان: "من المُسَلّم به أنّ العدوّ الإسرائيلي، بوَصفه كيانًا استيطانيًّا، وإحلاليًّا، وتوسّعيًّا، لا يزال يُشَكّل تهديدًا وجوديّاً للبنان. وهو تهديد فشلت القرارات الدوليّة ومُحاولات الضغط الدبلوماسي في كبْح جماحه. إنّ تاريخ الصراع مع هذا الكيان أثبَت أنّ الاستراتيجية الأساسيّة التي كفلَت الحدّ من عدوانيّته، وتحرير الأراضي المحتلّة، وردعه عن الاعتداء لسنواتٍ طويلة، كانت المقاومة المُسَلّحة بكلّ أطيافها، والمُعَزّزة بغطاءٍ سياسي وشعبي وحكومي. هذه التجربة أثمَرت تحرير الجنوب بدون قيْد أو شرْط عام 2000، بعد عقود من الاحتلال والاستباحة؛ وكَرّست مُعادَلة ردعيّة إبّان إفشال أهداف العدوان الإسرائيلي على لبنان في حرب تموز – آب 2006. منذ ذلك الوقت وحتى تشرين الأوّل/أكتوبر 2023، عاش لبنان والجنوب، بفضل قوّة ردع المقاومة وسلاحها، 17 عامًا من السيادة المُحَقَّقة وغير المَسبوقة في وجه الكيان. حصَل ذلك في ظلّ حقبةٍ مُضطربةٍ شهِدت انتفاضاتٍ شعبيّةٍ وأزماتٍ داخليّةٍ وحروبًا إقليميّةً وأهليّةً استعَرت في المنطقة العربيّة بعد عام 2011، ولا سيّما في سوريا المُجاوِرة للبنان." وتابع البيان: "مع اندلاع الحرب الإسرائيليّة على

قطاع غزّة بعد عمليّة "طوفان الأقصى"، دخلَت المنطقة في طَورٍ جديدٍ من الحروب. فحتّى كتابة هذه السطور، يُواصِل العدوّ الإسرائيلي ارتكاب الإبادة الجماعيّة بحقّ الفلسطينيّين، من دون ظهور أيّ حركة دوليّة ذات وزنٍ مُعتَبرٍ لمَنعه من ذلك. بل إنّه يَتلقّى العتاد والسلاح من الولايات المتّحدة وحلفائها الغربيين وغير الغربيين على نحوٍ مُتواصِل.

ولمّا كانت المقاومة في لبنان تَقرأ العقل الإسرائيلي، بما هو عليه من عقلٍ توسّعي إبادي، لا يَكترِث للحدود ولا للقوانين، دخلَت في حرب طوفان الأقصى لمُساندَة الشعب الفلسطيني المظلوم في غزة، واستباقًا لأيّ عدوانٍ إسرائيليٍ مُحتَملٍ على لبنان. وقد تَبَيّن لاحقًا، من خلال تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، أنّ العدوان على لبنان كان قيْد النقاش والتداول، وأنّ الخلاف كان في التوقيت فقط. وطوال مسار هذه الحرب التي تحوّلت إلى حربٍ شاملةٍ على لبنان، راعَت المقاومة خصوصيّة الوضع اللبناني من نواحٍ مُختَلِفَة، ودفعت من أجل ذلك ثمنًا كبيرًا من قادتها وعناصرها. وكشفَت الحرب كذلك عن اختراقاتٍ أمنيّةٍ كبيرةٍ للبنان وللمقاومة، لأسباب عديدة. وبرغم أثَر هذه الاختراقات البالِغ في مسار الحرب، فقد أثبتَت المقاومة قدراتها الدفاعيّة البريّة، وأحبَطت هدَف العدو في القيام باجتياحٍ واسعٍ لمنطقة جنوب الليطاني. وما زالت الذاكرة القريبة مليئة بالشواهد على أنّ مُعظَم التدمير الذي نَفّذَه الاحتلال في القرى الأماميّة حدَث بعد 27 تشرين الثاني، إثر إعلان وقف العمليّات العدائيّة، وترك المجال للدبلوماسيّة اللبنانيّة لتأمين تطبيق الاتّفاق."

وجاء في البيان: "أمام واقع هشاشة الدولة اللبنانيّة من جهة، وتصاعد عدوانيّة المشروع الإسرائيلي المَدعوم أميركيًّا من جهة أخرى، تَبرز دعوات لإعادة تقييم العلاقة بين الدولة والمقاومة. كيف يُمكِن التعاطي مع هذه الدعوات بعيداً عن المُقارَبات النظريّة الجامدة، وبالارتكاز على قراءة موضوعيّة وواقعيّة لمَصادر التهديد، ومَتَطَلّبات الدفاع الوطني. وشَدّد البيان على أنه يهدف إلى تفكيك الحجج المطروحة عن حصريّة السلاح بيَد الدولة اللبنانيّة، وإبراز المُرتَكزات القانونيّة والسياسيّة والأخلاقيّة التي تُبَرّر استمرار المقاومة المُسَلّحة كضرورةٍ وطنيّةٍ راهنةٍ واستراتيجيّة. فالدعوة إلى حصريّة السلاح بيَد الدولة تقوم على افتراضٍ نظريٍ مفاده أنّ الدولة اللبنانيّة مُكتَمِلَة الأركان، وقادرةٌ على الدفاع عن حدودها وسيادتها وحماية مُواطِنيها. غير أنّ الواقع اللبناني غير ذلك بتاتاً، حيث الدولة تفتقر إلى القدرات العسكريّة الكافية، ممّا يجعل هذا الافتراض قَفزًا فوق الواقع، واستهتاراً ومُكابَرَةً لا يمكن صَرفُها في وجه العدوانيّة النازيّة الإسرائيليّة.

وبحسب عِلم السياسة، إن حقّ الدولة في احتكار العنف لا يُمنَح تلقائيًا، بل تكتسبُه الدولة عمليًا من خلال إثبات قدرتها على فرض النظام، وحفظ سيادتها، وحماية حدودها. والنصوص القانونية المُتَداولة كنصوص مَرجعيّة، مثل اتّفاق الطائف أو القرار 1701، وإن أشارَت إلى موضوع حصر السلاح، إلّا أنّها نصّت أيضاً على "اتّخاذ كلّ الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي"، وأشارَت إلى موجباتٍ مفروضةٍ على العدوّ لم يُطَبّق أيُّ فَصلٍ منها.

أما البند 51 من ميثاق الأمم المتحدة، فهو يَمنح الدولة حقّ الدفاع عن نفسها في حال تعرّضت لعدوان مُسَلّح؛ وهو غير مَنْحِها حقّ احتكار السلاح المُقاوِم. وعليه، فإنّ استدعاءَ هذه النصوص، من دون الأخذ في الاعتبار عدم قدرة الدولة على حماية كلّ لبنان من الاعتداءات الإسرائيليّة، وعدم التزام الاحتلال أصلًا بأيّ قرارٍ دولي، هو استخدام انتقائي استنسابي للنصوص خارج سياقها الموضوعي.

قد يَصحّ الادّعاء بأنّ قرار الحرب والسّلم يجب أن يكون بيَد الدولة من الناحية النظريّة، ولكنّه لا يُمكِن أن يتحقّق فعليّاً في بيئة تتعرّض لتهديد مُستَمرّ، ما لم تكن الدولة قادرة على فرض مُعادَلة ردعٍ حقيقيّة تمنع التهديد أو تُجَمّد مفاعيله. إنّ فِعل المقاومة لم يُصادِر يوماً قرار الحرب والسّلم، بل كان مُمارسةً لحقّ الدفاع عن النفس والتحرير بالنيابة عن مجتمعٍ تُرِك مكشوفًا في مُواجَهة خطرٍ وجودي. ولا مُبالَغة في القول، إنّ التجربة التاريخيّة تؤكّد أنّ قرار الحربِ هو بيَد العدوّ الإسرائيليّ وليس بيَد أي طرف آخر في لبنان أو الإقليم. والقول بعدم وجود إجماعٍ على سلاح المقاومة، هو حُجّة شكليّة لا أكثر. ففي السياق اللبناني، حيث الانقسامات العموديّة حول تعريف العدوّ والصديق، يُصبِح الركون إلى مفهوم "الإجماع" مدخلًا عمليًا لتعطيل أيّ خيارٍ وطني جدّي، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر بالدفاع عن الأرض والشعب. كما أنّه لا توجد في لبنان أيّ مؤشّرات إجماعٍ على مجمل السياسات الخارجية للبنان. (لبنان 24، 2025/8/13).

إنّ الزّعم بأنّ سلاح المقاومة لم يُحَقّق الردع هو تجاهل صريح للوقائع. فمنذ العام 2000، شهِد الجنوب اللبناني أطول فترة من الهدوء النسبي مُقارَنةً مع عقود الاحتلال السابقة. ولو كان السلاح عاجزًا عن الردع، لما تراجَعت الاعتداءات الإسرائيليّة إلى الحدود الدنيا. إنّ المُطالَبة بنزع سلاح المقاومة بحجّة اختلال ردعها في وجه العدوّ في محطّة زمنيّة معيّنة، سيضَع مقولة قدرة الدولة على الدفاع عن لبنان في مَهَبّ الريح. والنظريّة القائلة إنّ قوّة الجيش اللبناني وحدها كافية لردع العدو تتجاهل التفوّق الساحق لـ"إسرائيل" من حيث الدعم الدولي، والتسليح النوعي، والميزانية الضخمة. إن الجيش اللبناني، مهما عظمت تضحياته، لا يمكنه بمفرده إرساء ميزان ردع

حقيقي، ما لم يَستند إلى عناصر دعم شعبيّة وميدانيّة غير تقليديّة، أي إلى المقاومة الشعبية، خاصة وأنّ المصدر الرئيس للمُساعدات العسكريّة التي يتلقّاها اليوم هو الولايات المتّحدة، وهي الداعم الأساسي للاعتداءات الإسرائيلية. وبالتالي، يُصبِح الحديث عن الاكتفاء بالجيش اللبناني وحده، في غياب خطّة تسليح مُستَقلّة وجادّة، مُجَرّد شعارٍ فارغٍ من أيّ مضمون عملي.

إنّ الادّعاء بأنّ المقاومة تُشَكّل ذريعة لـ"إسرائيل" لشنّ العدوان، يتجاهل طبيعة هذا الكيان العدوانيّة القائمة منذ تأسيسه ككيانٍ استعماريٍّ استيطاني، والتي يَتَبَنّاها سياسيّوه كلّ يوم بالفم المَلآن. وتَظهَر هذه العدوانيّة في أصل المشروع الصهيوني وفي نكبة العام 1948، ومرورًا بحروب "إسرائيل" العدوانيّة عامي 1956 و1967، واجتياحاتها المتكرّرة للبنان، وصولاً إلى حرب الإبادة المستمرّة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة بعد طوفان الأقصى.

وحاليّاً، يمرّ المشروع الإسرائيلي بمرحلةٍ تصعيديّةٍ هجوميّةٍ غير مَسبوقة، خصوصًا بعد السابع من أكتوبر 2023. وقد طرَأت تحوّلات بنيويّة على العقيدة العسكرية الإسرائيليّة، وباتت الصيغة الجديدة منها تقوم على الضربات الاستباقيّة، واحتلال مفتوح الأمَد للمناطق الحدوديّة، وضرب أي قدرات عسكريّة في الإقليم بأسْره، بذريعة تأمين الأمن القومي الإسرائيلي. ومعنى ذلك أنّ الاحتلال لم يَعد يقبل باتفاقات الهدنة أو القرارات الدوليّة كمَرجعيّة ضابطة للوضع الميداني. ومُواجَهة هذا المشروع التوسّعي الإبادي لا تتمّ إلّا عبر امتلاك أدوات قوّة فعليّة على الأرض، قادرةٍ على التحرير، والردع، والدفاع عند الحاجة. وقد برهَنت تجارب المنطقة أنّ "إسرائيل" لا تحتاج إلى ذرائع كي تُمارِس عدوانها، وأنّ غياب المقاومة لا يؤدّي إلّا إلى المزيد من التوسّع والاحتلال وارتكاب المَجازر، كما جرى في جنوب سوريا مؤخّراً، وكما شهدنا في قُرانا الحدوديّة بعد وقف إطلاق النار الأخير. وأمام هذا التحوّل الخطير، يُصبِح الحفاظ على مُقَدّرات المقاومة المسلّحة مسألة بقاءٍ ووجود، إذ إنّ غيابها سيَعني انكشاف الجنوب اللبناني وفتح الباب أمام مَوجات هجرة وتهجيرٍ جديدة. والقول إن السلاح يجعل لبنان رهينةً لقوى خارجيّة، هو تغافل مقصود عن أن أيّ مقاومة ناجحةٍ في التاريخ احتاجت إلى دعمٍ إقليمي أو دولي؛ والخطَر الحقيقي على السيادة لا يَكمن في امتلاك وسائل الدفاع، بل في الخضوع للضغوط والابتزاز الأجنبيّين اللذين يَسعيان إلى تجريد لبنان من كلّ عناصر سيادته وقواه الذاتيّة.

إنّ الرهان على ما يُسَمّى "المجتمع الدولي" و"الحضن العربي" كضمانة لأمن لبنان هو رهان أثبتَت التجارب فشله. والتجربة الفلسطينيّة المأساوية، وتجربة الاجتياحات الدموية السابقة للبنان، أثبتَت أنّ "المجتمع الدولي"

يتحرّك وفق مَصالحه وليس وفق مبادئ القانون الدولي أو الانساني، وأنّ الضمانات الدوليّة والعربية غالبًا ما تنهار تحت وطأة الضغوط السياسيّة والعسكريّة، وأنّ القرارات التي تَصبُّ في مصلحة لبنان إنما تأتي دائمًا بفعل ضغط المقاومة العسكريّة. وهذا ليس انتقاصًا لأهميّة الدور الدبلوماسي والعلاقات الدوليّة، لكنّ القواعد البديهيّة تفترض إسناد أيّ جهدٍ دبلوماسي بقوّةٍ مؤثّرة؛ وهو ما أمّنته المقاومة على امتداد الصراع مع الاحتلال.

من الناحية القانونيّة، يُعتبَر استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانيّة بعد التحرير عام 2000، بالإضافة إلى الخروقات المُتكرّرة للسيادة، واحتلال المزيد من الأراضي، مُبَرّراً لاستمرار خيار المقاومة المُسَلّحة، استنادًا إلى الشرائع الدوليّة التي تكفل حقّ الشعوب في مُقاوَمة الاحتلال، بما فيها خيار الكفاح المُسَلّح. ولا ينبغي أن ينطلق النقاش حول حصريّة السلاح من مُعطى السلاح بحدّ ذاته، بل من تشخيص خطورة التهديد الخارجي. وبناءً على ذلك، ينبغي أن يتمّ وضع استراتيجيّة أمن وطني تُحَدّد الوسائل المُثلى للدفاع، والتي يجب أن تشمل في الظروف الراهنة تَضافر القوى الرسمية التقليديّة مع قوى مقاومة شعبيّة، لا تبخل بتقديم الغالي والنفيس من أجل كرامة الوطن وشرَف الأمّة.

5 – ماذا بعد تسليم السلاح:

تؤكّد كلّ الوقائع القديمة والمُعاصرة أنّ حركات المقاومة التي تُجبَر على نَزع سلاحها لا تُستَقبل بالشكر، بل تُواجَه غالباً من قِبَل الأنظمة المُرتَهنَة بالمذابح (صبرا وشاتيلا ومدينة سربرنيتشا) . وهذه الأنظمة تُعيد تعريف المقاومة كـ«تهديد داخلي»، وتَتجاهل تماماً تضحياتها وشرعيّتها الكفاحيّة. وتؤكّد النماذج كافّة أنّ نزع السلاح لا يَطوي الحرب، بل يفتح الباب أمام ارتكاب فظائع جديدة من قوى مُتَرَبّصَة في الداخل والخارج. وفي ظلّ غياب دولة سيّدة ومُستَقلّة، يتحوّل نَزع السلاح إلى استسلام وانتحار وخيانة للسيادة الوطنية وهديّة مجانيّة لكيان الاحتلال.

6 – خاتمة:

يقِف لبنان اليوم على خط تماس دقيق بين الصراع الداخلي والحسابات الإقليمية. والملف الذي بدأ كجدَل داخلي حول "حصريّة السلاح"، تَحوّل إلى قضية ذات أبعاد استراتيجيّة، تداخَلت فيها إرادة الداخل مع مصالح وتدخّلات الخارج. وفي ظلّ غياب تسوية سياسية شاملة، يبقى المَشهد مفتوحاً على احتمالات تَتراوح بين التجميد المؤقّت

والتصعيد المحسوب، مع بقاء سلاح المقاومة عنواناً للانقسام وورقة قوّة في آنٍ واحد. وفي ظلّ تصاعد التهديدات الوجوديّة، المُتمَثّلة بالتوسّع الإسرائيلي واستمرار الاحتلال لأجزاء من الأراضي اللبنانيّة، وعجز الدولة عن توفير الحماية الكافية لمُواطِنيها، يصبح استمرار المقاومة المُسَلّحة ضرورةً وطنيّةً وأخلاقيّة، لا ترَفًا سياسيّاً. إنّ احتكار الدولة للعنف ليس غايةً بذاتها، بل وسيلة لحماية المجتمع والوطن. وحين تفشل الدولة، منذ تأسيسها، في أداء هذه الوظيفة، يَتقدّم الدفاع الذاتي التطوّعي الأشرف والأقدس، كحقٍّ طبيعيٍ ومشروع، ومكفولٍ بالقانون الدولي وبالمَنطق السياسي السليم.

إنّ المقاومة المُسَلّحة في لبنان ليست انحرافًا عن مشروع الدولة، بل هي ردّ فعل طبيعي واضطراري على الاحتلال، في ظلّ قصور الدولة وتشرذم المجتمع. وكلّ نقاشٍ حقيقي حول الاستراتيجيّة الدفاعيّة يجب أن يبدأ من تعريفٍ واضحٍ للعدوّ وطبيعة المَخاطر التي يُشَكّلها كجزء من استراتيجيّة أمن وطني، لا من الانصياع للمَطالب الخارجية أو المنازعات الداخلية الفئوية، المُنادِية بإلغاء مصادر القوّة الذاتيّة" (لبنان 24 – 2025/8/13).